



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

الدفع بعدم الدستورية في دولة الامارات العربية المتحدة (دراسة مقارنة)

للطالب

حمد عبدالله علي عبدالله الساعدي

المشرف

د. طارق فتحي السيد، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

03:00

الخميس، 23 ابريل 2020

استخدام التقنيات الحديثة عن بعد

الملخص

من الأسباب التي دفعتني للاهتمام بهذا الموضوع انه مما لا شك فيه ان الدفع الفرعي بعدم الدستورية باعتباره صورة من صور الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، يعتبر اهم الطرق لتحريك الرقابة القضائية على دستورية القوانين فهو يعد ضمانه هامه للأفراد ويكفل لهم اهم حقوقهم الدستورية مما يثبت عليه تحقيق قواعد العدالة والانصاف للمتقاضين.

ومن خلال دراسة هذا الجانب القانوني الذي يعد اهم النظم القانونية وأفضلها وأكثرها في مجال الرقابة على دستورية القوانين حيث تم الاهتمام والتركيز في هذه الدراسة على الرقابة القضائية عن طريق الدفع الفرعي من الافراد كوسيلة لتحريك الرقابة الدستورية من خلال بيان الإطار التعريفي لموضوع الدفع الفرعي بعدم دستورية القوانين في دولة الامارات العربية المتحدة والنظم الدول الأخرى ، مع الشرح التطور التاريخي لدفع الفرعي بعدم دستورية القوانين ، التعرف على نشأة وتطور الرقابة القضائية عن طريق الدفع الفرعي ، وكذلك بيان الاحكام المنظمة لدفع الفرعي بعدم دستورية القوانين، وذلك بتوضيح شروط تحريك الدعوى عن طريق الدفع الفرعي وتحديد طبيعة الدفع بعد الدستورية، وتحديد الهيئة القضائية المختصة بالفصل في الرقابة على الدستورية ، وتحديد ميعاد رفع الدعوى الناشئة عن الدفع بعد الدستورية ، وطبيعة الميعاد المقرر لرفع الدعوى الدستورية وإجراءات توقيفه وذلك بصورة صحيحة وبدقه تامه في ضوء النصوص الواردة في قانون المحكمة الاتحادية العليا (قانون اتحادي رقم 10 لسنة 1973 – بشأن المحكمة الاتحادية العليا) والنصوص القانونية في دستور دولة الامارات العربية المتحدة، مع المقارنة بتشريعات اخرى لبيان أوجه الشبه والاختلاف، والهدف من ذلك بيان الحق الخول قانونا للأفراد في الدفع بعدم الدستورية حيث يتوجب تسليط الضوء على هذا الحق وكيفية إنجازه امام القضاء والتمتع به.

كلمات البحث الرئيسية: الدفع بعدم الدستورية – المحكمة الاتحادية العليا – المحكمة الدستورية العليا – المجلس الدستوري.